التحركات الوطنية في الأرض المحتلة
إبان الغزو الاسرائيلي للبنان

تتسم الأحداث التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بدء الغزو الاسرائيلي للبنان، بأهمية خاصة، كون الرهان الأساسي للغزو هو المستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمحدد من قبل اسرائيل في إطار «مشروع الحكم الذاتي». وبطموحاته المعلنة والهادفة إلى تدمير البنية التحتية العسكرية والسياسية والاعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كان الغزو بمثابة محاولة لتصفية الارادة الوطنية لفلسطينيي الداخل، كما تكرّست بشكل قاطع منذ مؤتمر القدس الوطني (المنعقد في ١٩٧٨/١٠/١)، والذي تبنى مطالب متناقضة مع اتفاقيات كامب ديفيد عامة، ومشروع الحكم الذاتي خاصة؛ وقد تلخصت هذه المطالب في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الحكومة الاسرائيلية بحاجة إلى شن حملة عسكرية واسعة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، نظراً إلى ترافق التأكيد المستمر على هذا البرنامج المعبر عن المطالب الوطنية الفلسطينية مع الالتفاف المتصاعد حول منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت إسرائيل تتوخى بعدوانها إضعاف المقاومة الوطنية في الخارج، الذي سينتج عنه إضعاف للمقاومة الموجودة في الداخل، مما يساعدها على إجبار فلسطينيي الضفة الغربية والقطاع على «التفاوض [معها] حول مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحه بيغن» (من مقال اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في هيرالد تريبيون، **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢)، بعد «اقتناعهم بأنهم كانوا مخطئين في الاعتماد على المنظمة فقط» (تصريح يوسف بورغ، وزير الداخلية الاسرائيلي، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٧/٢). وأتى تركيز المسؤولين الاسرائيليين على إمكانية معاودة «مفاوضات الحكم الذاتي»، بعد إتمام خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، تعبيراً عن رغبتهم في إخراج هذه المفاوضات من الجمود الذي يحيط بها منذ أيار ١٩٨٠، خصوصاً بعد الخطوة المتقدمة التي خطوها نحو «الحكم الذاتي»، حيث كانوا قد باشروا بتنفيذ مشروع وزير الدفاع الخاص «بالادارة المدنية»*؛ ويهدف

* في ١٩٨١/١٠/٤، صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع على مشروع شارون المتعلق باعادة تنظيم الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبموجب هذا المشروع، تم استبدال الضباط الذين كانوا يترأسون الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «المدني» (مثل: الصحة، التربية، الزراعة) بمدنيين اسرائيليين؛ بينما بقيت الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «الأمني»، تحت إشراف ضباط من الجيش الاسرائيلي. وفي ١٩٨١/١١/١١، تولى مناحيم ميلسون، مهام منصبه كرئيس «للادارة المدنية»، أي، عمليا، كرئيس للدوائر التابعة للحكم العسكري والمهتمة بالشؤون المصنفة على أنها «مدنية». وفي ١٩٨١/١٢/١، بدأ تطبيق «الادارة المدنية».